

موجب للخلود في النار هذا هو المكام الحرج في التخدير والفتوى
والنقد ضد الي الحجة الذي يمتاز به اعلي رتب الكبار عن اذني
رتب الكفر عتيد حجة ابل طريق المحصل في ذلك ان يكثر من
حفظ تناوي المقتدي به من العلماء في ذلك وينظر ما يقع له
هل هو من جنس ما افتوا فيه بالكفر او من جنس ما افتوا فيه بعدم
الكفر فباحقه بعد امعان النظر وجودة الكفر بما هو من جنسه
فان اشكل عليه الامرا وقعت المشابهة بين اصليين ^{مختلفين}
او لم يكن له اهلية النظر في ذلك لتصوره وجب عليه التوقف
ولا يفتي بشئ في هذا هو الضابط لهذا الباب اما عبارة
جامعة مانعة لهذا المعنى فهي من المتقدرات عند من
عرف صيغته بهذه المباحث انتهى **ص** واجب نصب
امام عدل **هـ** بالشرع فاعلم لا يحكم العقل **ش** هذا شروع
في مباحث الامامة وهي من الفقهاء بلا شبهة اذ لها
قيام المصالح العامة التي لا يتنظمها العايش بدونها دينية كانت
او دنيوية وانما ذكرها تبعا للفقوم في المباحث الكلامية لما تعلق بهامن
التفصيات وفساد الاعتقادات سيما من فرق الروافض والخوارج
حتى عرف بعضهم الكلام بانها العلم الباحث عن احوال الصانع عن
وجل والنبوة والامامة والمعاد وما يتصل بذلك علي قانون الاسلام
فقوله وواجب نصب امام يعني به ان نصب الامام من الواجبات
علي الامة من ابتد امونه عليه السلام الي قيام الساعة فاذا قام به اهل
العل والعقد اذوه وسقط عن غيرهم ايضا من حينئذ ولا فرق
بين زمن الفتنة وغيره هذا من ذهب اهل السنة واكثر المعتلة
وفي حكمه بالوجوب رد علي النجدات من الخوارج في قولهم

انه

هذا هو الضابط لهذا الباب

منه

بأن

انه ليس بواجب اصلا وعلي ابي بكر الاصم من المعتزلة في قوله انه
لا يجب عند ظهور العدل والاصناف لعدم الاحتياج اليه ويجب
عند ظهور الظلم وعلي هشام القوطي منهم في قوله بوجوبه عند
ظهور العدل لاظهار الشرايع وعدم وجوبه عند ظهور الظلم لان
الظلمة رسالم يطبقوه وصار سببا لزيادة الفتن واحتجاج الجميع
مبين بالاصل مع بيان بطلان نسبة هاتين الاصلين
علي الامة نصب الامام عند عدم النص من الله وسوله علي
التولية لمعين وعند عدم العهد والوصية من السابق لفيرة
باقامة معين والا لا يجب عليها النصب وانما يجب عليها التمثال
والتنفيذ ان وجدت الشروط في الموصي له المعين الثاني
الامام مأخوذ من الامامة وهي لغة التقدم وتنقسم الي امامة وحي
كالنبوة واليه امامة ورائه كالعالم واليه امامة عبادة كالصلاة واليه
امامة مصلحة وهي الخلافة العظيمة لمصلحة جميع الامة وكلها
تحقق له صلي الله عليه وسلم وحيث اطلقت في لسان اهل
الكلام انصرفت للمعنى الاخير عرفا وهي بهذا المعنى رئاسة عامة
في امور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلي الله عليه وسلم وبهذا
القيود خرجت النبوة كما خرج بقيد العموم مثل القضا والرئاسة
في بعض النواحي وكذا ارياسة من جعله الامام نايبا عنه علي
الاطلاق فانها لا تعم الامام وكذا ارياسة الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر واسطاع علم وقوله عدل اعلم ان العلامة القوطي نسبها
للكثير من الفقهاء والمحدثين والمفسرين واللفظة ذكرها
الامام غير هذه العشرة بشروط الاول ان يكون ممن يصلح ان
يكون قاضيا من قضاة المسلمين مجتهدا لا يحتاج الي غيره في الاستدلال

من لا تعم
الامام

من صيغته
تمت
عليه السلام
من قرئين
والسلام
الاية

هذا هو الضابط لهذا الباب